

## ١٩٣/٤٣ - تنمية موارد الطاقة في البلدان النامية

## إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى الإعلانين وبرنامج العمل المتعلقين بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد والواردن في قرارها ٣٢٠١ (د - ٦) و ٣٢٠٢ (د - ٦) المؤرخين في ١ آذار/مارس ١٩٧٤ ، وإلى ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية الوارد في قرارها ٣٢٨١ (د - ٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ ، وإلى قرارها ٣٣٦٢ (د - ٧) المؤرخ في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥ بشأن التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ، وإلى الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الثالث الواردة في مرفق قرارها ٥٦/٣٥ المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ ،

وإذ تشير أيضاً إلى قرارها ٢٠٨/٤٠ المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ بشأن تنمية موارد الطاقة في البلدان النامية ، وإذ تعيد تأكيد أهمية تنمية موارد الطاقة في البلدان النامية وضرورة اتخاذ المجتمع الدولي تدابير لمساعدة ودعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية ، ولاسيما تلك التي تعاني من نقص في الطاقة ، من أجل تنمية مواردها من الطاقة ، بغية سد احتياجاتها عن طريق التعاون والمساعدة والاستثمار في ميدان مصادر الطاقة التقليدية ومصادر الطاقة الجديدة والمتجددة ، بما يتماشى مع خططها وأولوياتها الوطنية .

١ - تؤكد من جديد قرارها ٢٠٨/٤٠ وتطلب تنفيذ جميع أحكامه تنفيذاً فعالاً ؛

٢ - ترحب بتقرير الأمين العام عن اتجاهات استكشاف الطاقة وتنميتها في البلدان النامية<sup>(٥٢)</sup> ؛

٣ - تلاحظ مع القلق أن هذه الاتجاهات ظلت تندهور في السنوات القليلة الماضية ، ولذلك فهي تطلب إلى الأمين العام أن يضع الخطوط الرئيسية لبرنامج عمل يرمي إلى التعجيل باستكشاف وتنمية موارد الطاقة في البلدان النامية ؛

٤ - ترحب بعقد الندوات والأعمال المماثلة الأخرى التي دعت إلى الاضطلاع بها في قرارها ٢٠٨/٤٠ وتطلب إلى الدول الأعضاء التي يهمها الأمر أن تواصل ، بالتعاون مع أجهزة منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها وهيئاتها المناسبة ، استكشاف السبل والوسائل الكفيلة بدعم جهود البلدان النامية في استكشاف موارد الطاقة فيها وتنميتها ؛

٥ - تطلب إلى الأمين العام أن يواصل إجراء الدراسات والتحليلات الملزمة فيما يتعلق باتجاهات استكشاف الطاقة وتنمية موارد الطاقة في البلدان النامية ، مع مراعاة الأنشطة

التي تضطلع بها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة في هذا المجال ، وأن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والأربعين تقريراً عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية الثانية لعام ١٩٩٠ .

## الجلسة العامة ٨٣

٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨

## ١٩٤/٤٣ - دراسة الاتجاهات الطويلة الأجل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية

## إن الجمعية العامة ،

إذ تذكر بقراراتها ٣٥٠٨ (د - ٣٠) المؤرخ في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٥ ، و ٥٧/٣٢ المؤرخ في ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ ، و ٥٧/٣٤ المؤرخ في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩ ، و ٢٤٩/٣٧ المؤرخ في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ ، و ٢٠٧/٤٠ المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ ،

وإذ تسلّم بأن إحياء عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية أمر لا بد منه لتحقيق النمو المطرد للاقتصاد الدولي والرفاه على نطاق العالم .

وإذ ترى أن دراسة الاتجاهات الطويلة الأجل للتنمية الاجتماعية والاقتصادية وتفاعلها المنتظر ، مفيدة في إعداد الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع ، الذي دعت إليه في قرارها ١٩٣/٤٢ المؤرخ في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ ،

وإذ تعي فائدة الاستمرار في تحديد المجالات التي قد تنطوي على مشاكل ، والقضايا الحرجة للاقتصاد العالمي ، بغية زيادة تعزيز القدرة على توقعها والتصدي لها بواسطة وضع سياسات متعاضدة منسقة ،

وإذ تدرك الدور الذي كُلفت الأمم المتحدة بالقيام به والقدرة على أدائه في وضع نهج مشتركة مستقبلية المنحى لمعالجة القضايا الاقتصادية والاجتماعية الدولية الرئيسية ،

١ - تحيط علماً مع الاهتمام بتقرير الأمين العام عن المنظور الاجتماعي - الاقتصادي السامل للاقتصاد العالمي حتى عام ٢٠٠٠<sup>(٥٣)</sup> ؛

٢ - تطلب إلى الأمين العام أن يستكمل ، حسب الاقتضاء ، التقرير المتعلق بالمنظور الاجتماعي - الاقتصادي السامل للاقتصاد العالمي حتى عام ٢٠٠٠ ، بالتعاون مع الأمين

وإذ تؤكد أن القضاء على الفقر يمثل واحداً من أهم أهداف التنمية وتطلب أن يعمل المجتمع الدولي على مختلف مستوياته لتحقيقه .

وإذ تلاحظ أهمية التوصل إلى تعاون دولي فعال يرمي إلى دعم الجهود الوطنية التي تستهدف القضاء على الفقر .

وإدراكاً منها أن القضاء على الفقر يشهد صعوبة بسبب مجموعة من العوامل في البيئة الاقتصادية الدولية تعيق النمو والتنمية في البلدان النامية ، ومنها تدهور معدلات التبادل التجاري وتضايف الحماية وارتفاع الأسعار الحقيقية للفائدة وانخفاض أسعار السلع الأساسية والعبء الثقيل الذي تملئه الديون الخارجية .

وإذ يساورها بالغ القلق لأن الآثار السلبية لبرامج التكيف الهيكلي في البلدان النامية أدت إلى تفاقم الفقر ، لاسيما بين الفئات الضعيفة في تلك البلدان ، وحدثت من قدرتها على إحراز أهدافها الاجتماعية - الاقتصادية ،

وإذ تؤكد الحاجة إلى نهج ابتكارية جديدة للقضاء على الفقر في البلدان النامية كجزء لا يتجزأ من عملية تشجيع النمو والتنمية في تلك البلدان ،

١ - تحث المجتمع الدولي على أن يقوم ، على سبيل الأولوية ، بتهيئة بيئة اقتصادية دولية تدعم النمو والتنمية وتعزز الجهود التي تبذلها البلدان النامية لتنشيط عملية التنمية فيها وللقضاء على الفقر ؛

٢ - تطلب إلى اللجان الإقليمية أن تسهم بمزيد من الفعالية ، وفقاً لولاياتها ، في تعزيز التعاون الإقليمي ودون الإقليمي وأن تدرس الخيارات المتاحة ، بما فيها النهج الجديدة الموجهة إلى تنشيط النمو والتنمية في البلدان النامية ، بغية تمكين تلك البلدان من القيام بالقضاء على الفقر بصورة فعالة ؛

٣ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والأربعين تقريراً يحلل أثر الأزمة الاقتصادية في البلدان النامية على ما تعانيه تلك البلدان من فقر شديد ، ويتضمن توصيات باتخاذ تدابير دولية فعالة على صعيد السياسة العامة من أجل القضاء على الفقر بصورة عاجلة ودائمة وفقاً لهذا القرار .

الجلسة العامة ٨٣

٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨

العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية . مع مراعاة المنافسة التي دارت في الجمعية العامة في دورتها الثالثة والأربعين ، والمنافسة التي سبقتها في المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية الثانية لعام ١٩٨٨ ، وكذلك الآراء التي أعربت عنها لجنة التخطيط الإنمائي ، بغية زيادة فائدته بوصفه من وثائق المعلومات الأساسية الخاصة بإعداد الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع ؛

٣ - تطلب أيضاً إلى الأمين العام أن يُعد تقريراً شاملاً ، على أساس المنظور الاجتماعي - الاقتصادي الشامل المستكمل للاقتصاد العالمي حتى عام ٢٠٠٠ يكون جاهزاً بحلول منتصف العقد ، وأن ينظر في إعداد تقرير لاحق قرب نهاية العقد وأن يختار للدراسات الموجهة للمواضيع ، المجالات موضع الاهتمام المشترك التي تستحق أن يوليها المجتمع الدولي اهتمامه الخاص .

الجلسة العامة ٨٣

٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨

١٩٥/٤٣ - التعاون الدولي للقضاء على الفقر في البلدان النامية

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قرارها ٣٢٠١ (د - ٦) و ٣٢٠٢ (د - ٦) المؤرخين في ١ أيار/مايو ١٩٧٤ ، اللذين يتضمنان الإعلان وبرنامج العمل المتعلقين بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، وإلى القرار ٣٢٨١ (د - ٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ ، الذي يتضمن ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، وإلى القرار ٣٣٦٢ (د - ٧) المؤرخ في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥ ، بشأن التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ،

وإذ تحيط علماً بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤٧/١٩٨٨ المؤرخ في ٢٧ أيار/مايو ١٩٨٨ بشأن الفقر المدقع ، وإذ تدرك أن الحالة الاقتصادية السيئة في البلدان النامية ، والتي تزيد من تفاقمها أوجه اختلال التوازن الهيكلي الكبيرة في الاقتصاد العالمي ، قد أعاققت عملية التنمية في تلك البلدان وحدثت من قدرتها على القيام بالبرامج الاجتماعية والاقتصادية التي ترمي في جملة أمور إلى القضاء على الفقر .

وإذ يساورها بالغ القلق لأن نسبة كبيرة من سكان العالم تعيش في ظروف من الفقر المطلق ، ولأن الفقر يمكن أن يشكل في البلدان النامية تهديداً للاستقرار الاجتماعي والسياسي ،